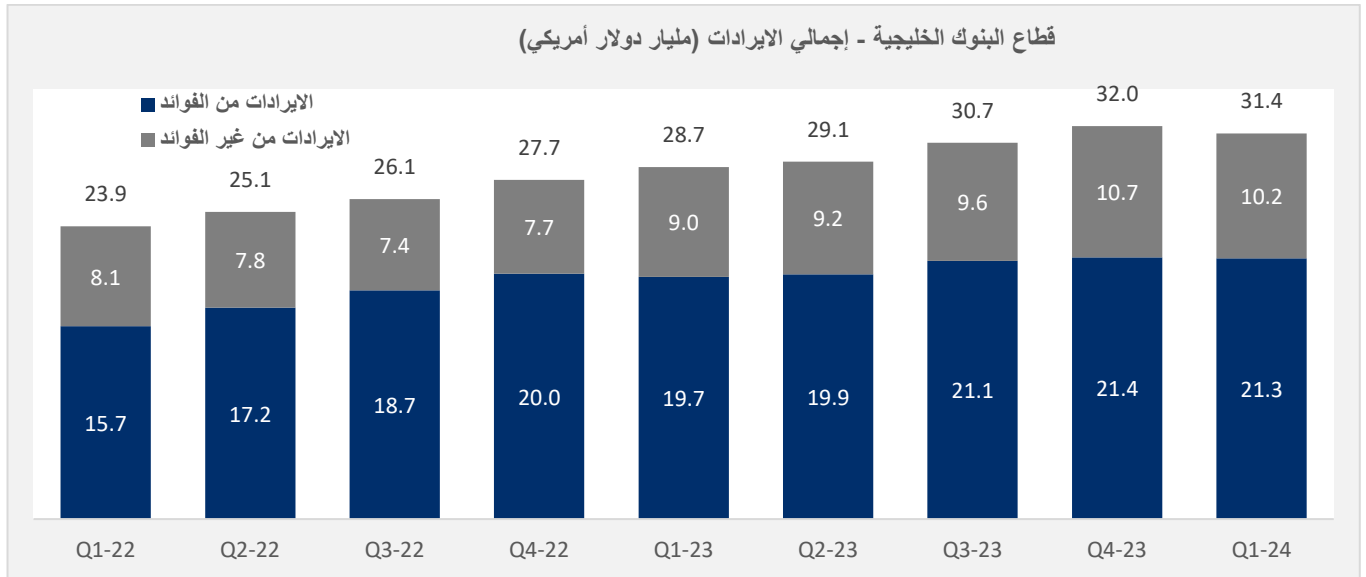


مايو 2024

أداء قطاع البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي – الربع الأول من العام 2024

تراجع الإيرادات للمرة الأولى منذ 3 سنوات ...

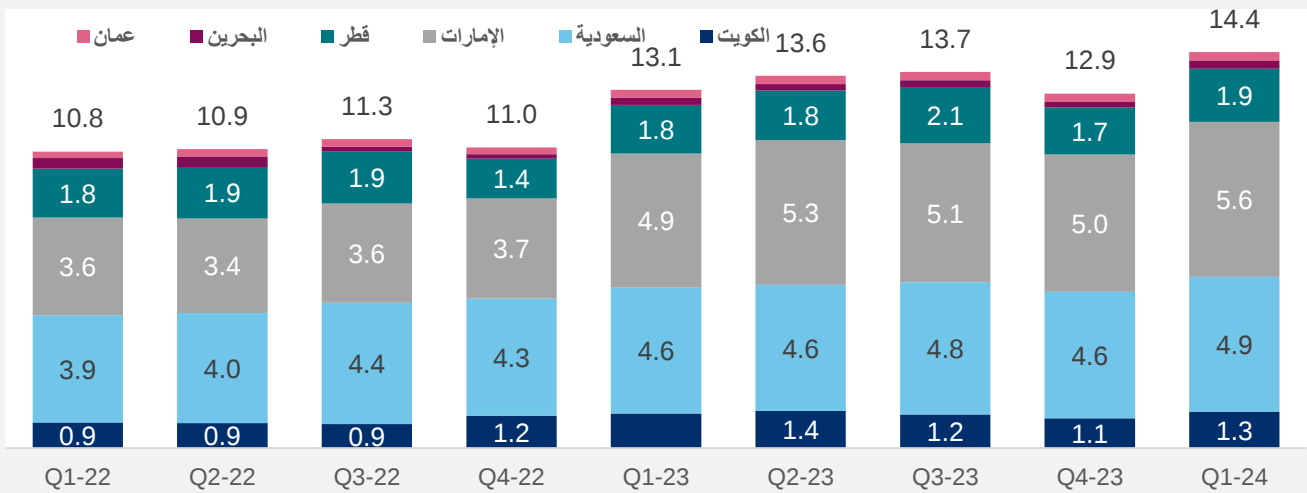
انعكس تأثير ارتفاع أسعار الفائدة على أحدث النتائج ربع السنوية للبنوك المدرجة في الدول الخليجية والتي شهدت تراجع إجمالي إيرادات القطاع في الربع الأول من العام 2024 وذلك لأول مرة منذ 12 فترة ربع سنوية. ويعزى هذا الانخفاض الذي سجلته الإيرادات إلى تراجع صافي إيرادات الفوائد وإيرادات غير الفوائد خلال هذا الربع. وشهد الربع ثبات معدل نمو إجمالي إيرادات الفوائد التي بلغت 50.5 مليار دولار أمريكي، في ظل وصول متوسط العائد على الائتمان إلى نسبة 4.3 في المائة، بما يستتق مع الاتجاه السائد على مدار الثلاث فترات ربع سنوية الماضية، في حين أدت الزيادة الهامشية لمصروفات الفوائد إلى انخفاض هامشي في صافي إيرادات الفوائد. كما انعكس ذلك أيضاً على تكلفة الاقتراض التي بلغت نسبة 4.5 في المائة بنهاية الربع الأول من العام 2024، والتي تعد من أعلى المعدلات التي يسجلها قطاع البنوك الخليجية، مقابل نسبة 4.2 في المائة في المتوسط خلال الربع الرابع من العام 2023 ومقارنة بنسبة أقل بكثير بلغت 2.5 في المائة خلال الربع الأول من العام 2023. كما انخفضت إيرادات غير الفوائد خلال الربع بعد انخفاض إيرادات الفوائد الأخرى والتي عوض عنها نمو إيرادات رسوم الإدارة والعمولات خلال الربع الأول من العام 2024.



المصدر: رويترز وبحث كامكو إنفست

من جهة أخرى، استمر نمو أنشطة الإقراض في المنطقة على الرغم من ارتفاع تكاليف الاقتراض. وأظهرت بيانات البنوك المركزية في الدول الخليجية ارتفاع معدلات الإقراض على أساس ربع سنوي على مستوى كافة الدول الخليجية. وسجلت السعودية أقوى معدل نمو على أساس ربع سنوي في الربع الأول من العام 2024 بنسبة 3.3 في المائة بينما أظهرت بيانات الائتمان الإجمالية للبنوك الإماراتية نمواً بنسبة 1.1 في المائة خلال أول شهرين من العام الحالي. وكشفت بيانات البنوك المدرجة عن وصول إجمالي القروض إلى مستوى قياسي بلغ 2.02 تريليون دولار أمريكي بنهاية الربع الأول من العام 2024، مسجلاً نمواً على أساس ربع سنوي بنسبة 1.8 في المائة بينما بلغ صافي القروض 1.92 تريليون دولار أمريكي بعد تسجيله لنمو بوتيرة متتالية بنسبة 2.3 في المائة. كما نمت ودائع العملاء بوتيرة أقوى بكثير خلال هذا الربع في ظل تطلع المودعين إلى ارتفاع إيرادات الفائدة. وبلغ إجمالي ودائع العملاء 2.45 تريليون دولار أمريكي بنهاية الربع الأول من العام 2024، مسجلاً أعلى معدل نمو على أساس ربع سنوي في أربع فترات ربع سنوية بنسبة 2.8 في المائة.

قطاع البنوك الخليجية - صافي أرباح (مليار دولار أمريكي)



المصدر: رويترز وبحث كامكو إنفست

وظل صافي ربح قطاع البنوك الخليجية مستقرًا وسجل نمواً جيداً على أساس ربع سنوي بنسبة 11.8 في المائة ونمو سنوي بنسبة 10.5 في المائة ليصل إلى 14.4 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2024. ونجح قطاع البنوك الخليجية في تسجيل هذا النمو القوي على الرغم من انخفاض الإيرادات خلال هذا الربع الذي عكس انخفاض إجمالي المصاريف التشغيلية إلى جانب انخفاض حاد لمخصصات انخفاض القيمة على أساس ربع سنوي. إذ بلغ إجمالي مخصصات خسائر القروض المحتجزة خلال هذا الربع 2.3 مليار دولار أمريكي (أدنى مستوى منذ 5 سنوات) مقابل 3.5 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2023.

أبرز النقاط - قطاع البنوك الخليجية

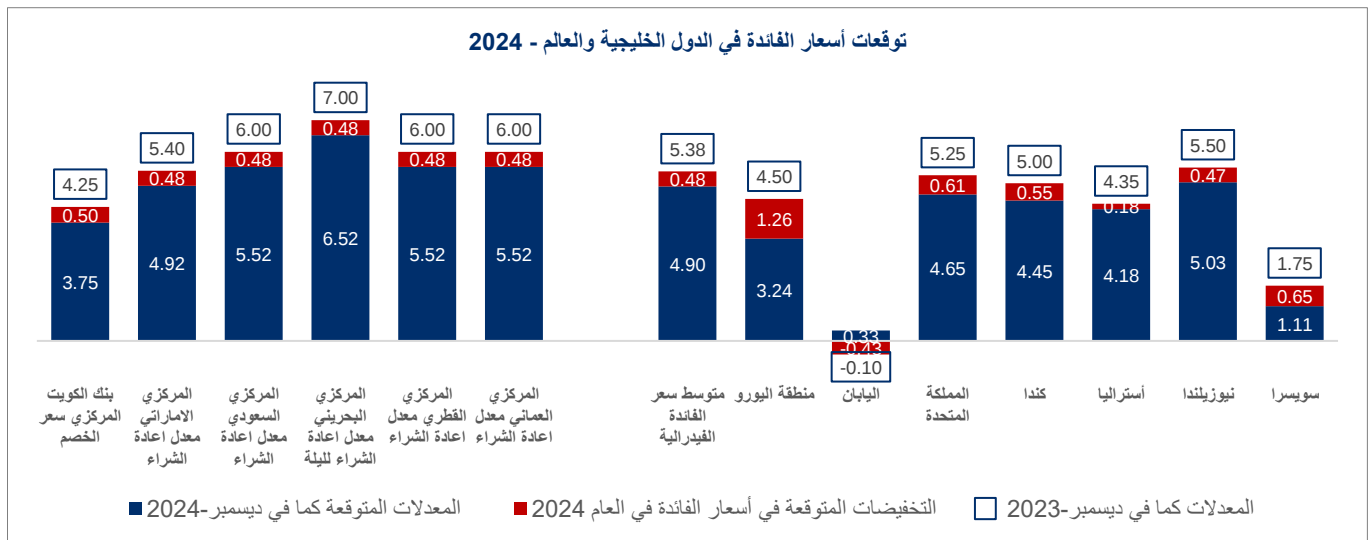
يشمل هذا التقرير تحليل البيانات المالية التي تم الإعلان عنها من قبل 57 بنكاً مدرجاً في البورصات الخليجية عن فترة الربع الأول من العام 2024. ويتضمن هذا التقرير تجميع البيانات المصرفية الفردية على مستوى كل دولة منفردة. وتتضمن أبرز الملاحظات الرئيسية بناء على تحليل أحدث البيانات المالية على أساس ربع سنوي لقطاع البنوك الخليجية النقاط التالية:

استمرار ارتفاع أسعار الفائدة لفترة أطول في الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي قد يخفض سعر الفائدة في وقت أبكر ...

أظهر البيان الأخير الصادر عن مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الجهود المبذولة للحفاظ على نبرة محايدة بدلاً من التعبير عن وجهة نظر متحيزة لأحد الجانبين، سواء كانت تيسيرية أو متشددة. ويعكس هذا الوضع ارتفاع مستويات التضخم في الولايات المتحدة حيث يبدو أن عملية كبح جماح التضخم تواجه عقبات، مما يشير إلى أنه من المتوقع الإبقاء على أسعار الفائدة وإدارتها عند المستويات الحالية حتى ظهور مؤشرات واضحة على انخفاض التضخم. وعلى مستوى مفصل، ظهرت بيانات تشير إلى تأثير ارتفاع أسعار الفائدة. فعلى سبيل المثال، زادت طلبات الحصول على إعانات البطالة في الولايات المتحدة، وكان الإنتاج الصناعي ضعيفاً خلال الشهر الماضي وربما أقل من المعدل الكلي، وهناك أيضاً تأثير مستمر على النشاط العقاري نتيجة لارتفاع معدلات الرهن العقاري.

وارتفع معدل التضخم الكلي لشهر أبريل 2024 بنسبة 0.31 في المائة على أساس شهري مقارنة بنمو شهري بنسبة 0.38 في المائة الشهر السابق. وجاء النمو على أساس سنوي بنسبة 3.4 في المائة مقارنة بنمو بنسبة 3.5 في المائة في مارس 2024، مما يعد أول تراجع يسجله في ثلاثة أشهر. كما ارتفع معدل التضخم الأساسي أيضاً، إذ نما بنسبة 0.3 في المائة على أساس شهري، بينما

بلغ النمو على أساس سنوي نسبة 3.6 في المائة مقابل نسبة 3.8 في المائة في مارس 2024. ويعزى هذا الفرق إلى ارتفاع أسعار الطاقة خلال الشهر بينما لم تشهد أسعار المواد الغذائية تغيراً يذكر. وظل تضخم أسعار الخدمات الأساسية مرتفعاً ولكن كان هناك تقدماً على جبهة إيجارات المساكن التي أظهرت مؤشرات تدل على تراجعها. أما على صعيد النشاط الاقتصادي، وصلت قراءة مؤشر مديري المشتريات لقطاع الصناعة الأمريكي إلى أدنى مستوياتها المسجلة منذ بداية العام عند 50.0 نقطة، مما يشير إلى تباطؤ النشاط الصناعي.



المصدر: بلومبرج وبحث كامكو إنفست

في المقابل، يبدو أن البنك المركزي الأوروبي ما يزال على المسار الصحيح لتنفيذ أول خفض لسعر الفائدة في اجتماع السياسة المقرر انعقاده في يونيو 2024 ليصل معدل الفائدة على الودائع إلى 3.75 في المائة، الأمر الذي من شأنه أن يشير إلى فارق يتراوح ما بين ثلاثة إلى خمسة أشهر على أقل تقدير بين قيام البنك المركزي الأوروبي بخفض أسعار الفائدة مقارنة بالولايات المتحدة. من جهة أخرى، كشفت أحدث قراءة التضخم في منطقة اليورو عن تراجع الضغوط التضخمية، إذ بلغ معدل التضخم الكلي 2.4 في المائة في أبريل 2024، بما يتسق مع المعدل المسجل الشهر السابق، بينما انخفض معدل التضخم الأساسي إلى 2.7 في المائة مقابل 2.9 في المائة في مارس 2024. كما أن معدل تضخم أسعار قطاع الخدمات، الذي ظل مرتفعاً فوق مستوى 4 في المائة خلال الأشهر الخمسة السابقة، انخفض إلى 3.7 في المائة في أبريل 2024.

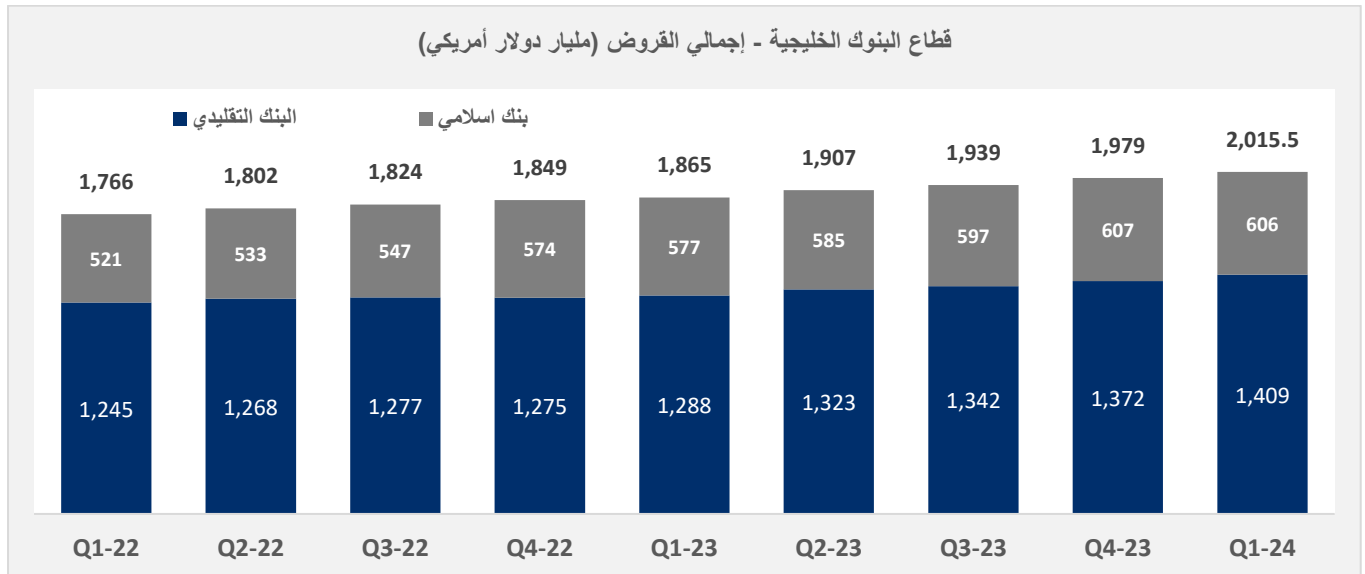
استمرار نمو القروض في الربع الأول من العام 2024

أظهرت بيانات البنوك المركزية في الدول الخليجية أنه على الرغم من ارتفاع أسعار الفائدة، استمر نمو التسهيلات الائتمانية القائمة في المنطقة خلال الربع الأول من العام 2024 بدعم من النمو المسجل في كافة الأسواق الخليجية السبعة. وكان معدل النمو قوياً مقارنة بالعام الماضي، حيث شهدت كافة الدول الخليجية نمواً ملحوظاً في أنشطة الإقراض. وشهدت السعودية نمواً على أساس سنوي بنسبة 10.7 في المائة بينما أظهرت البنوك المدرجة في البحرين وقطر نمواً على أساس سنوي بأكثر من 4 في المائة. وتعكس مرونة نمو أنشطة الإقراض في المنطقة قوة سوق المشاريع في ظل زيادة إجمالي العقود المسندة في الدول الخليجية بنسبة 20.3 في المائة على أساس سنوي خلال الربع الأول من العام 2024 بقيمة إجمالية 45.0 مليار دولار أمريكي مقابل 37.4 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2023. وبالمثل، كشفت بيانات أنشطة التصنيع الصادرة عن وكالة بلومبرج (ماركيت للاقتصاد الشامل) عن استمرار قوة بيانات مؤشر مديري المشتريات خلال الربع، إذ استقرت قراءته فوق مستوى النمو البالغ 50 نقطة لدبي والسعودية والإمارات بنهاية الربع الأول من العام 2024. وحافظ نشاط التصنيع في المملكة على قوته، إذ بلغت قراءة مؤشر مديري المشتريات 57.0 نقطة في مارس 2024. كما نجحت الإمارات في تسجيل رقماً قوياً، إذ بلغت قراءة مؤشر مديري المشتريات 56.9 نقطة في مارس 2024 بينما أظهرت دبي نمواً بوتيرة أسرع في ظل تسجيل مؤشر مديري المشتريات لقراءة مرتفعة بلغت 58.0 نقطة. في

ذات الوقت، كان نشاط التصنيع في قطر ضعيفاً خلال الربع، إذ وصل متوسط قراءة مؤشر مديري المشتريات إلى 50.7 نقطة. وكشفت بيانات البنك المركزي السعودي عن استمرار نمو الإقراض في الربع الأول من العام 2024، إذ شهدت التسهيلات الائتمانية القائمة أسرع وتيرة نمو على أساس ربع سنوي في ست فترات ربع سنوية بنسبة 3.3 في المائة لتصل إلى 2.7 تريليون ريال سعودي بدعم من نمو معظم القطاعات خلال هذا الربع. وعلى مستوى أبرز القطاعات، ارتفعت التسهيلات الائتمانية القائمة للأنشطة العقارية بنسبة 9.8 في المائة، وتشديد المباني بنسبة 5.9 في المائة، والتعدين بنسبة 11.2 في المائة، وتجارة الجملة بنسبة 5.9 في المائة. كما زادت التسهيلات الائتمانية الشخصية بنسبة 2.2 في المائة لتصل قيمتها إلى 1.3 تريليون ريال سعودي بنهاية هذا الربع. من جهة أخرى، ارتفع إجمالي قيمة التسهيلات الائتمانية لقطاع البنوك الإماراتية بنسبة 1.1 في المائة في أول شهرين من العام ليصل إلى 2.0 تريليون درهم إماراتي بنهاية فبراير 2024. وتعزى الزيادة المسجلة في شهر فبراير 2024 بصفة رئيسية إلى نمو الائتمان المحلي الذي عوض انخفاض الائتمان الأجنبي، وذلك مقابل ارتفاع الائتمان الأجنبي في يناير 2024 وثبات معدل نمو الائتمان المحلي خلال الشهر.

كما زاد الائتمان المحلي لقطاع البنوك القطرية بنسبة 1.9 في المائة على أساس ربع سنوي في الربع الأول من العام 2024 ليصل إلى 1.3 تريليون ريال قطري. ويعزى هذا النمو بصفة رئيسية إلى تزايد القروض المقدمة للقطاع العام وقطاع الخدمات مما ساهم في تعويض انخفاض قيمة القروض المقدمة لقطاعات العقارات والصناعة والمقاولين. وارتفعت التسهيلات الائتمانية القائمة في الكويت بنسبة 0.8 في المائة على أساس ربع سنوي في الربع الأول من العام 2024 لتصل إلى 48.1 مليار دينار كويتي. وجاءت تلك الزيادة على خلفية النمو واسع النطاق لأنشطة الإقراض خلال هذا الربع بما في ذلك قطاعات البناء والتجارة والعقارات، الأمر الذي ساهم في تعويض تراجع أنشطة الائتمان على صعيد قطاع الخدمات العامة وغيرها.

استمرار نمو أنشطة الإقراض للبنوك المدرجة وإن كان باتجاهات متباينة



المصدر: رويترز وبحث كامكو إنفست

استمر نمو إجمالي القروض المقدمة من البنوك الخليجية على أساس ربع سنوي في الربع الأول من العام 2024 بدعم من النمو الذي سجلته أربعة من أصل ستة أسواق خليجية. ووصل إجمالي القروض إلى رقم قياسي جديد بلغ 2.02 تريليون دولار أمريكي، بزيادة 1.8 في المائة على أساس ربع سنوي و 8.1 في المائة على أساس سنوي، بدعم رئيسي من النمو القوي الذي سجلته البنوك المدرجة في كلا من السعودية والإمارات بصفة خاصة، والذي قابلته انخفاض أنشطة الإقراض على أساس ربع سنوي للبنوك المدرجة في البحرين والكويت. ونما إجمالي القروض التي قدمتها البنوك السعودية بأسرع وتيرة بنسبة بلغت 3.5 في المائة على أساس ربع سنوي في الربع الأول من العام 2024 لتسجل بذلك أكبر محفظة قروض بقيمة 689.7 مليار دولار أمريكي مقابل 667.0 مليار

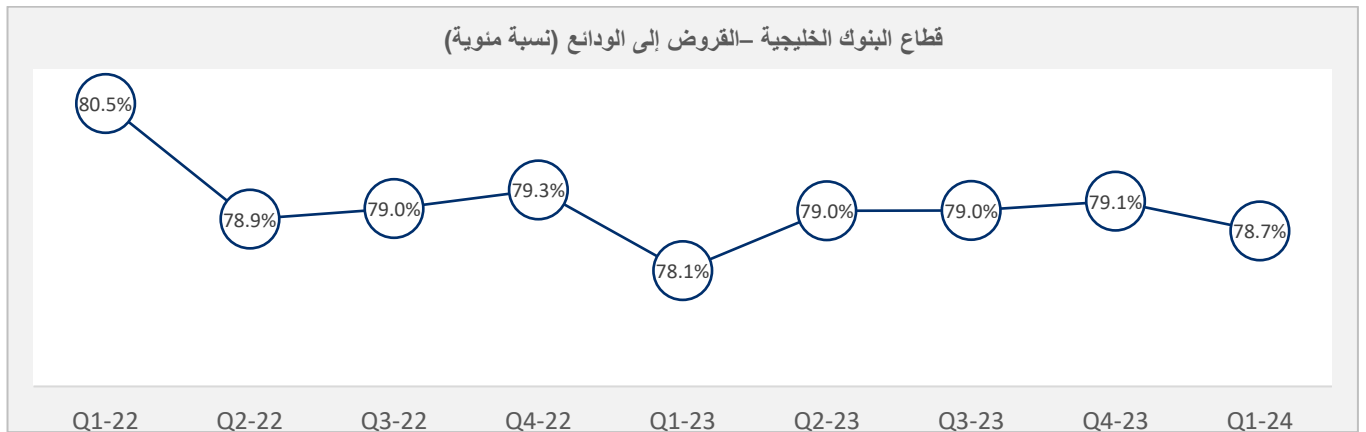
دولار أمريكي بنهاية الربع السابق. تبعتها البنوك المدرجة في الإمارات، بنمو نسبته 2.7 في المائة، إذ بلغ إجمالي القروض 568.4 مليار دولار أمريكي، في حين سجلت البنوك المدرجة في عمان نمواً بنسبة 1.8 في المائة ليصل إجمالي القروض إلى 68.4 مليار دولار أمريكي بنهاية الربع الأول من العام 2024. أما على صعيد نوعية البنوك، شهدت البنوك التقليدية نمو أنشطة الإقراض خلال الربع الأول بنسبة 2.7 في المائة ليصل إجمالي القروض إلى 1.41 تريليون دولار أمريكي، فيما سجلت البنوك الإسلامية انخفاضاً هامشياً بنسبة 0.1 في المائة لتصل قيمة القروض إلى 0.61 تريليون دولار أمريكي.

نمو الودائع إلى أعلى المستويات في أربع فترات ربع سنوية

استمر نمو إجمالي ودائع العملاء التي أعلنت عنها البنوك المدرجة في البورصات الخليجية للربع الثاني عشر على التوالي في الربع الأول من العام 2024 ليصل إلى مستوى قياسي جديد بلغ 2.45 تريليون دولار أمريكي مقابل 2.4 تريليون دولار أمريكي بنهاية الربع الرابع من العام 2023. وكان اتجاه ودائع العملاء على مستوى كل دولة خليجية مماثلاً لاتجاه إجمالي القروض، في ظل انخفاض المعدلات في 2 من أصل 4 دول خليجية. وسجلت البنوك المدرجة في الإمارات أعلى معدل نمو على أساس ربع سنوي في الربع الأول من العام 2024 بنسبة 5.6 في المائة حيث بلغ إجمالي ودائع العملاء 803.2 مليار دولار أمريكي، والذي يعد الأعلى على صعيد الدول الخليجية. وجاءت البنوك العمانية في المرتبة التالية بنمو نسبته 4.4 في المائة، تلتها البنوك السعودية والقطرية ببلوغ إجمالي ودائع العملاء 767.5 مليار دولار أمريكي و414.4 مليار دولار أمريكي، على التوالي. بالنسبة للقطاع المصرفي الكويتي، أشارت التقارير الأخيرة إلى أن البنوك تبذل جهوداً لزيادة ودائع القطاع الخاص المحلي من خلال الاستفادة من علاقاتها مع العملاء الرئيسيين وأصحاب السيولة. وتهدف هذه الجهود إلى تأمين تمويل منخفض التكلفة حيث يستعد القطاع للزيادة المتوقعة في النشاط الاقتصادي. وأظهرت بيانات البنك المركزي أن ودائع القطاع الخاص تشكل الجزء الأكبر من ودائع القطاع المصرفي الكويتي وتمثل أكثر من نسبة 40 في المائة من إجمالي ودائع القطاع.

وفي الوقت نفسه، تواجه البنوك في المنطقة أيضاً ارتفاع تكلفة التمويل في السوق المحلية. وقد أجبر هذا البنوك على النظر إلى الأسواق الدولية لإصدار الديون. وأظهر تقرير من وكالة فيتش أن متوسط الفائدة على الإصدارات غير المضمونة الممتازة للبنوك السعودية لمدة خمس سنوات يبلغ في المتوسط نسبة 5.1 في المائة، وهو أقل بكثير من معدل سايبور لثلاثة أشهر البالغ نسبة 6.2 في المائة. هذا وأظهرت بيانات إصدارات الدخل الثابت أن البنوك/شركات الخدمات المالية الإقليمية أصدرت سندات/صكوكاً مقومة بالدولار الأمريكي بقيمة 24.5 مليار دولار أمريكي خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام 2024 مقابل 32.9 مليار دولار أمريكي لعام 2023 بأكمله و16.4 مليار دولار أمريكي في العام 2022. وتهدف الإصدارات إلى تمويل النمو الثابت في الاستثمارات وخطط تطوير البنية التحتية في المنطقة من خلال تنويع مصادر التمويل.

نسبة القروض إلى الودائع تصل إلى أدنى مستوياتها المسجلة في عدة فترات ربع سنوية



المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

انخفضت النسبة الإجمالية للقروض إلى الودائع لقطاع البنوك الخليجية ووصلت إلى أدنى مستوياتها المسجلة في أربع فترات ربع سنوية بنهاية الربع الأول من العام 2024 لتصل إلى 78.7 في المائة، بانخفاض قدره 40 نقطة أساس مقابل 79.1 في المائة المسجلة بنهاية الربع الرابع من العام 2023. ويعكس هذا الانخفاض زيادة حادة لودائع العملاء خلال الربع مقابل زيادة أقل نسبياً في القروض على مستوى الدول الخليجية ككل. أما بالنسبة لكل دولة على حدة، كان الأداء متبايناً، حيث شهدت ثلاثة من أصل ستة دول ارتفاع نسبة القروض إلى الودائع. وأظهرت البنوك العمانية أكبر انخفاض في هذه النسبة بانخفاض قدره 310 نقاط أساس لتصل إلى 80.8 في المائة في نهاية الربع الأول من العام 2024. تبعثها البنوك المدرجة في الإمارات بانخفاض قدره 160 نقطة أساس لتصل إلى 66.5 في المائة، والذي يعد ثاني أدنى مستوى في الدول الخليجية. في المقابل، سجلت البنوك السعودية أفضل معدل تحسن في نسبة القروض إلى الودائع بنمو قدره 90 نقطة أساس لتصل إلى 88.3 في المائة، الأعلى على مستوى الدول الخليجية.

تأثر صافي إيرادات الفوائد بارتفاع تكلفة الاقتراض

شهد إجمالي صافي إيرادات الفوائد التي أعلنت عنها البنوك المدرجة في الدول الخليجية أول انخفاض له في أربع فترات ربع سنوية ليصل إلى 21.3 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2024 من مستوى قياسي مرتفع تم تسجيله في الربع السابق. ويعكس الانخفاض الهامشي على أساس ربع سنوي بنسبة 0.4 في المائة في الربع الأول من العام 2024 انخفاض صافي إيرادات الفوائد في ثلاثة من أصل ستة دول خليجية. وسجلت البنوك العمانية أعلى معدل نمو بنسبة 1.7 في المائة، إذ بلغ صافي إيرادات الفوائد 0.6 مليار دولار أمريكي خلال الربع. وجاءت البنوك السعودية في المرتبة التالية بنمو هامشي بنسبة 0.7 في المائة لتسجل صافي إيرادات فوائد بقيمة 7.1 مليار دولار. من جهة أخرى، سجلت البنوك القطرية أكبر انخفاض خلال الربع بنسبة -2.6 في المائة لتصل إلى 3.5 مليار دولار أمريكي، تليها البنوك المدرجة في البحرين والإمارات بقيمة 0.7 مليار دولار أمريكي و7.1 مليار دولار أمريكي، على التوالي. أما من حيث النمو على أساس سنوي، كان نمو صافي إيرادات الفوائد قوياً بنسبة 7.7 في المائة مما يعكس ارتفاع أسعار الفائدة في الدول الخليجية، بما يتسق مع معظم الاقتصادات العالمية الأخرى.

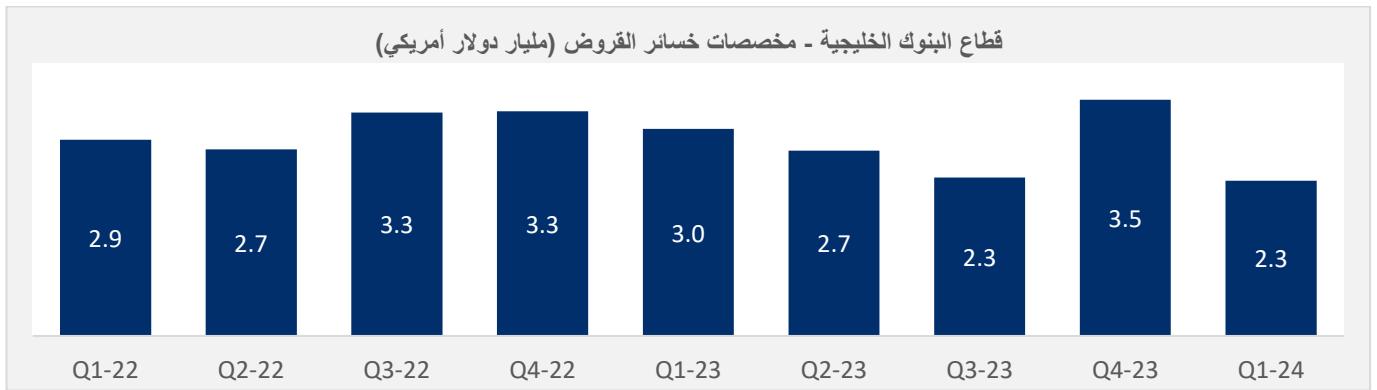
تراجع إجمالي إيرادات البنوك للمرة الأولى في 12 ربعاً

شهد إجمالي إيرادات البنوك المدرجة في الدول الخليجية في الربع الأول من العام 2024 أول انخفاض له منذ الربع الأول من العام 2021 ليصل إلى 31.4 مليار دولار أمريكي خلال الربع مقارنة بمستوى قياسي بلغ 32.0 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2023. ويعكس هذا التراجع انخفاض كل من صافي إيرادات الفوائد وإيرادات غير الفوائد خلال الربع. وبلغ إجمالي إيرادات الفوائد رقماً قياسياً خلال الربع عند 50.5 مليار دولار أمريكي، إلا أن الزيادة المستمرة التي شهدتها مصاريف الفوائد التي بلغت 29.3 مليار دولار أمريكي خلال الربع، ساهمت في الحد من معدل نمو إيرادات الفوائد. وبالنسبة لكل دولة على حدة، كان صافي إيرادات الفوائد أعلى في ثلاثة من أصل ستة دول. وسجلت البنوك القطرية أكبر انخفاض بنسبة 2.6 في المائة تليها البنوك المدرجة في البحرين والإمارات بانخفاض على أساس ربع سنوي بنسبة 0.7 في المائة و0.5 في المائة، على التوالي. من جهة أخرى، سجلت البنوك العمانية أعلى معدل نمو بنسبة 1.7 في المائة، تليها البنوك المدرجة في السعودية بنمو بلغت نسبته 0.7 في المائة.

من جهة أخرى، انخفض إجمالي إيرادات غير الفوائد للمرة الأولى في ست فترات ربع سنوية خلال الربع الأول من العام 2024 ليصل إلى 10.2 مليار دولار أمريكي مقابل 10.7 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2023. ويعكس الانخفاض تراجع إيرادات غير الفوائد بمعدل ثنائي الرقم في ثلاثة دول، في حين سجلت الكويت والسعودية نمواً ملحوظاً بنسبة 22.1 في المائة و9.9 في المائة، على التوالي.

تراجع مخصصات خسائر القروض إلى أدنى مستوياتها المسجلة في 5 أعوام خلال الربع الأول من العام 2024

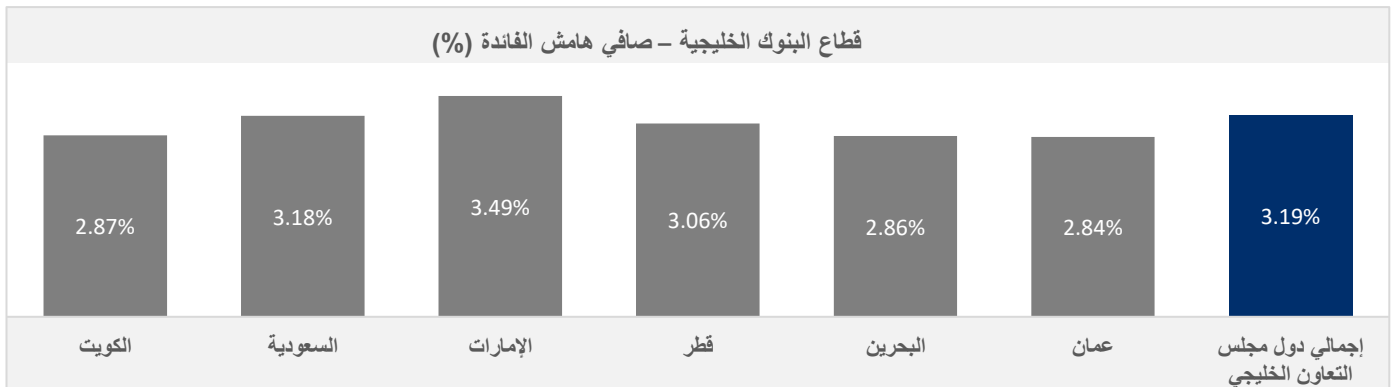
بعد أن شهد قطاع البنوك الخليجية زيادة حادة في معدل مخصصات خسائر القروض خلال الربع الرابع من العام 2023، سجل أدنى انخفاض له في خمسة أعوام خلال الربع الأول من العام 2024. وبلغ إجمالي مخصصات خسائر القروض 2.27 مليار دولار أمريكي خلال هذا الربع، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 34.4 في المائة على أساس ربع سنوي مقابل 3.5 مليار دولار أمريكي في الربع الرابع من العام 2023. وعلى مستوى كل دولة على حدة، كان الانخفاض واسع النطاق، حيث أظهرت خمسة من أصل ستة دول خليجية انخفاضاً ثنائي الرقم، في حين احتجزت البنوك السعودية فقط مخصصات أعلى على أساس ربع سنوي. وأعلنت البنوك المدرجة في الإمارات عن أكبر انخفاض بالقيمة المطلقة لمخصصات انخفاض القيمة، إذ بلغت 0.52 مليار دولار أمريكي في الربع الأول من العام 2024. كما سجلت البنوك القطرية انخفاضاً قدره 0.25 مليار دولار أمريكي أو ما نسبته 26.4 في المائة مع تراجع مخصصات انخفاض القيمة إلى 0.71 مليار دولار أمريكي، مسجلة أعلى مستوى في الدول الخليجية خلال هذا الربع. وسجلت البنوك السعودية نمو مخصصات انخفاض القيمة بنسبة 13.1 في المائة لتصل إلى 0.66 مليار دولار أمريكي، والذي يعد أعلى مستوى مسجل على مدار أربع فترات ربع سنوية.



المصدر: رويترز وبحث كامكو إنفست

في ذات الوقت، استمرت تكلفة المخاطر (نسبة مخصصات 12 شهراً مقابل متوسط القروض) في الانخفاض مقارنة بالأربع الأخيرة، إذ وصلت إلى نسبة 0.55 في المائة لقطاع البنوك الخليجية ككل. تشير النسبة المنخفضة مقارنة بالمستويات التاريخية إلى التعافي وقوة المؤشرات الاقتصادية، بالإضافة إلى جودة الأصول المستقرة. وكانت تلك النسبة هي الأعلى للبنوك العمانية، إذ وصلت إلى 0.92 في المائة في الربع الأول من العام 2024، تليها البنوك القطرية بنسبة 0.88 في المائة. في حين كانت هذه النسبة هي الأدنى في حالة البنوك الكويتية والسعودية بنسبة 0.36 في المائة، بينما كانت تكلفة المخاطر للبنوك المدرجة في الإمارات أعلى قليلاً بنسبة 0.58 في المائة.

صافي هامش الفائدة بلغ ذروته خلال الربع عند 3.2 في المائة

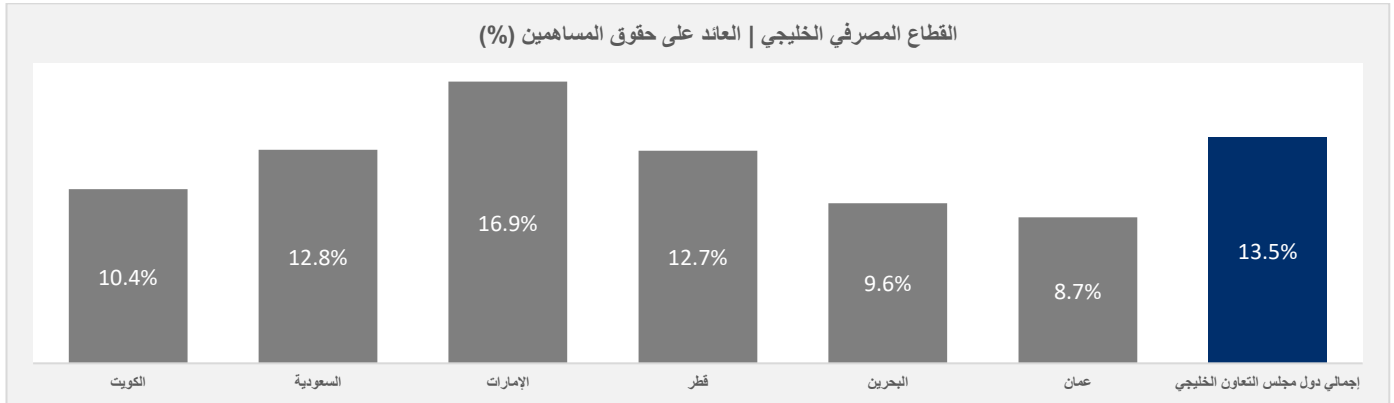


المصدر: رويترز وبحث كامكو إنفست

ظل إجمالي صافي هامش الفائدة الذي أعلنته البنوك المدرجة في الدول الخليجية مستقرًا خلال الأرباع الأربعة الأخيرة عند نسبة 3.2 في المائة، مما يشير إلى ذروة النسبة حيث تم تسعير أسعار الفائدة المرتفعة خلال الأرباع الأربعة الأخيرة بالكامل. وأظهرت النسبة تغيرات طفيفة على مستوى كل دولة، مما يشير إلى نقطة تشبع للقطاع حيث يعكس كل من الإقراض وتكلفة الودائع والتمويل المستويات المرتفعة لأسعار الفائدة. هذا واحتلت الإمارات مرة أخرى المركز الأول خليجياً من حيث صافي هامش الفائدة الذي وصل إلى نسبة 3.49 في المائة في الربع الأول من العام 2024 مقارنة مع نسبة 3.52 في المائة خلال الربع الرابع من العام 2023. وتعكس الهوامش المرتفعة مقارنة بنظرائها في منطقة الخليج سيولة وفيرة تسمح للبنوك الإماراتية بالاستفادة من دورة أسعار الفائدة المتشددة مع نمو أكثر تواضعاً للأصول. وجاءت البنوك السعودية في المركز الثاني بصافي هامش فائدة بنسبة 3.18 في المائة، تلاها البنوك القطرية والكويتية بنسبة 3.06 في المائة و2.87 في المائة. على التوالي. ونتوقع أن يتعرض صافي هامش الفائدة لضغوط حيث تظل تكلفة التمويل في الأسواق المحلية مرتفعة حيث تبدل البنوك جهوداً لجذب المودعين.

العائد على حقوق المساهمين في القطاع المصرفي الخليجي يشهد نمواً ثابتاً

استمر العائد الإجمالي على حقوق المساهمين للقطاع المصرفي في الدول الخليجية في إظهار تحسن خلال الربع الأول من العام 2024 ليصل إلى أحد أعلى المستويات خلال السنوات القليلة الماضية عند نسبة 13.5 في المائة مقارنة مع نسبة 13.4 في المائة في نهاية الربع الرابع من العام 2023، ليصل إلى مستويات ما قبل الوباء. كما تحسنت النسبة أيضاً من حيث المقارنة على أساس سنوي بقوة بمقدار 110 نقاط أساس مدعومة بزيادة في إجمالي الربحية لمدة 12 شهراً إلى جانب نمو أصغر نسبياً في حقوق المساهمين. هذا وقد بلغ إجمالي حقوق المساهمين 410.4 مليار دولار أمريكي في نهاية الربع الأول من العام 2024، مسجلاً انخفاضاً بنسبة 0.9 في المائة مقارنة بالربع الرابع من العام 2023.



المصدر: رويترز وبحوث كامكو إنفست

وعلى مستوى الدول، تصدرت البنوك المدرجة في دولة الإمارات مرة أخرى المنطقة بأعلى عائد على حقوق المساهمين في نهاية الربع الأول من العام 2024 بنسبة 16.9 في المائة، تلاها البنوك السعودية والقطرية بعائد على حقوق المساهمين بنسبة 12.8 في المائة و12.7 في المائة، على التوالي. كما شهدت البنوك المدرجة في دولة الإمارات أكبر نمو على أساس سنوي في العائد على حقوق المساهمين بواقع 280 نقطة أساس، وكان ذلك مدفوعاً بشكل رئيسي بالأرباح المرتفعة بالإضافة إلى نمو أصغر نسبياً في إجمالي حقوق المساهمين. وظل العائد على حقوق المساهمين للبنوك الكويتية مرتفعاً عند مستوى مكون من رقمين بنسبة 10.4 في المائة، في حين سجلت البنوك البحرينية والعمانية عائدات على حقوق المساهمين بلغت 9.6 في المائة و8.7 في المائة، على التوالي. ومن الممكن أن تحد التوقعات الحالية المرتفعة على المدى الطويل للبنوك الخليجية من تحقيق المزيد من المكاسب في العائد على حقوق المساهمين للبنوك الإقليمية، وأي خفض في أسعار الفائدة من شأنه أن يقلل من التباطؤ الناتج عن ارتفاع تكلفة التمويل ويدعم العائد على حقوق المساهمين للقطاع.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إن "كامكو إنفست" هي شركة مرخصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبر مضمون هذا التقرير، بأي شكل من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونياً أو ضريبياً أو من أي نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قرارات استثمارية. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثمارية والوضع المالي والاحتياجات الخاصة لفرد معين. وبناءً على ما تقدّم، وقيل أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم وأهدافهم المالية الخاصة. يخضع محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنع نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أي اختصاص قضائي آخر لأي شخص آخر أو إدراجها بأي شكل من الأشكال في أي مستند آخر أو مادة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطية المسبقة.

قد يبرز في بعض الأحوال والظروف، تباين عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنية بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديث دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكس أي تغييرات جوهرية قد تؤثر في توقعات المحلل بشأن الشركة. من الممكن لتقلبات سعر السهم أن تتسبب في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمني وفق هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحللين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلا أنه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

تفضل كامكو إنفست صراحة كل بند أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤولية أو يتعارض مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستند المعلومات المتضمنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامة الأخرى التي نعتقد بأنها موثوقة. إننا لا نعلن أو نضمن بأن هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزم كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أي مسلم في حال طاول تغيير ما أي رأي أو توقع أو تقدير مبين فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلامية بحثة لا تمت بصلة لأي غرض استثماري أو تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أي التزام قانوني و/أو اتفاقية ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي التزام بتحديث معلومات مماثلة. إنكم تحملون مسؤولية إجراء أبحاثكم الخاصة وتحليل المعلومات المتضمنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التقرير أو أي مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضع بيانات/معلومات محدّدة للبند والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكل كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسير أي عبارة واردة في هذا التقرير على أنه طلب أو عرض أو توصية بشراء أو التصرف في أي استثمار أو بالالتزام بأي معاملة أو بتقديم أي نصيحة أو خدمة استثمارية. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق المالية. لا ينبغي على الآخرين مقن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه. يتوجب على كل كيان أو فرد يصيخ بحوزته هذا التقرير أن يطّلع على مضمونه ويحترم القيود الواردة فيه وأن يمتنع عن التعويل عليه أو التصرف وفق مضمونه حيث يُعد من غير القانوني تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيد بأي ترخيص أو تسجيل أو متطلبات قانونية.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تدرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامّة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلالية بحثة ولا تهدف بالتالي إلى توقع النتائج الفعلية بحيث قد تختلف بشكل ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبينة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تنخفض، وقد تشهد قيمة الاستثمار كما الأيرادات المحقق منه تقلبات من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاول الأسواق الاقتصادية ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسية أو المالية، إلخ...).

لا يدل الأداء الماضي على النتائج المستقبلية. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاص) غير دقيقة بالأساس وتخضع للرأي والتقدير. إننا عبارة عن آراء وليس حقائق تستند إلى توقعات وتقديرات راهنة وتعول على الاعتقادات والفرضيات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعلية اختلافاً جوهرياً عن المحصّلات والعوائد المصرح عنها أو المتوقعة وليس هناك أي ضمانات للأداء المستقبلي. تنشأ عن صفقات معينة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامة لا تناسب بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزم هذا التقرير على رصد أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفية استثمارية كاملة وقد يتخذ مدراء ومسؤولين وموظفين فيها، موافق تتعارض مع الآراء المبينة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصين في كامكو إنفست تزويد عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفوية أو خطية حول السوق أو باستراتيجيات للتداول تعكس آراء متعارضة مع الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ومكاتب التداول خاصتنا ولأعمالنا الاستثمارية اتخاذ قرارات استثمارية لا تتناغم والتوصيات أو الآراء المبينة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقات على مستوى خدمات الاستثمار المصرفية أو علاقات عمل أخرى تحصل في مقابلها على تعويض من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتم مراجعة الحقائق والآراء المبينة في هذا التقرير من قبل المختصين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ويمكن ألا تجسّد معلومات يكون هؤلاء المختصين على علم بها. يمتلك بنك الخليج المتحد- البحرين غالبية أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكية أو أن تشهد على تضارب مصالح.

إخلاء المسؤولية القانونية و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلانات أو ضمانات صريحة أو ضمنية. وإننا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحة مسؤوليتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنية، أيًا كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كل ضمانات تتعلق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معين و/أو كل ضمانات تتعلق بعدم المخالفة. لا تقبل كامكو إنفست تحمّل أي مسؤولية قانونية في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمنة في هذا التقرير، وأي إغفال عن أي أضرار أو خسائر أيًا كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضية، خاصة أو تبعية، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأي خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤولياتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزّمة.



شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)

برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق

ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت

هاتف : 2233 6600 (965)+ فاكس: 2395 2249 (965)+

البريد الإلكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com

الصفحة الإلكترونية : www.kamcoinvest.com

كامكو إنفست